



Ref/619/23

Date: 20/11/2023

(Courtesy translation)

The Permanent Mission of the Republic of Iraq to the United Nations Office and other International Organizations in Geneva presents its compliments to the Office of the High Commissioner for Human Rights, and with reference to its letter dated 30 August 2023, has the honour to attach herewith the contribution of the Government of the Republic of Iraq regarding the Human Rights Council (A/HRC/RES/52/8) on promoting human rights and the sustainable Development Goals through transparent, accountable and efficient public service delivery.

The Permanent Mission of the Republic of Iraq avails itself of this opportunity to renew to the Office of High Commissioner for Human Rights, the assurances of its highest consideration.

Geneva, 20th November 2023

Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights,
Geneva



Ref/619/23

Date: 20/11/2023

تهدي الممثلة الدائمة لجمهورية العراق لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف أطيب تحياتها إلى مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، وبالإشارة إلى رسالته المؤرخة في 30 آب 2023، تتشرف بإرسال مساهمات جمهورية العراق بشأن قرار مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/RES/52/8) الخاص بتعزيز حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة عن طريق توكي الشفافية والكفاءة والمساءلة في تقديم الخدمة العامة

تغتنم الممثلة الدائمة لجمهورية العراق لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف هذه المناسبة لتعرب لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان عن فائق التقدير والاحترام.

جنيف: 20 تشرين الثاني 2023



مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان - جنيف





مساهمات جمهورية العراق بشأن قرار مجلس حقوق الانسان
(A/HRC/RES/52/8) الخاص بتعزيز حقوق الانسان واهداف التنمية المستدامة
عن طريق توخي الشفافية والكفاءة والمساءلة في تقديم الخدمة العامة

- وفقاً لاحكام المادة (3) من قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع النافذ، تعمل هيئة النزاهة على المساهمة في منع الفساد ومكافحته واعتماد الشفافية في ادارة شؤون الحكم على جميع المستويات من خلال:-
- التحقيق في قضايا الفساد طبقاً لاحكام القانون بواسطة محققين تحت اشراف قاضي التحقيق المختص ووفقاً لاحكام قانون اصول المحاكمات الجزائية.
- متابعة قضايا الفساد التي لا يقوم محققو الهيئة بالتحقيق فيها عن طريق ممثل قانوني عن الهيئة بوكالة رسمية تصدر عن رئيسها.
- الزام المسؤولين في الحكومة بالكشف عن نهمهم المالية وما لديهم من أنشطة خارجية واستثمارات وموجودات وهبات قد تؤدي الى تضارب المصالح باصدار تعليمات تنظيمية لها قوة القانون بما لا يتعارض معه.
- اصدار تنظيمات لقواعد ومعايير السلوك الاخلاقي من اجل ضمان الاداء الصحيح لواجبات الوظيفة العامة.
- القيام بأي عمل يساهم في مكافحة الفساد او الوقاية منه.
- اعداد السياسة العامة لمكافحة الفساد وتنفيذها.
- تعمل الاكاديمية العراقية لمكافحة الفساد على تنظيم عدة نشاطات خاصة بالتدريب والتعليم المستمر لمنتسبي الجهات الرقابية الى جانب ضمان تطبيق قواعد السلوك الوظيفي ومراقبة الاداء الوظيفي من خلال ضمان تطبيق لوائح السلوك الوظيفي الصادر عنها من قبل دوائر الدولة.
- فيما يخص متابعة تنفيذ مشروع (الحكومة الالكترونية والتحول الرقمي)، فقد ارتأت الهيئة استحداث تشكيل اداري فيها يضطلع بمهمة (متابعة اجراءات الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة التطبيق الحكومية الالكترونية)، وتضمنت خطة التنمية (2018 - 2022) هدفاً لتغيير واقع نمط الادارة وتقديم الخدمات الحالية في مؤسسات الدولة، واطلقت الامانة العامة لمجلس الوزراء خلال العام (2020) مشروعاً استراتيجياً بعنوان (الحكومة الالكترونية والتحول الرقمي) حيث له اهمية في تحسين جودة خدمة وتسريع وتبسيط الاجراءات في مجال قطاع الخدمات التي تقدمها مؤسسات الدولة للمواطن.
- فيما يخص الرصد الصحفي، وتعزيزاً لثقة المواطن بالدولة وانسجاماً مع اهمية ما ترصده وسائل الاعلام المختلفة من مخالفات قانونية واجرائية بادرت الهيئة في

النصف الثاني من عام 2018، بتأليف فرق لمتابعة ما ترصده وسائل الاعلام من سلوكيات منحرفة لبعض الموظفين تجاه المواطنين والاجراءات الروتينية المعقدة التي قد تمثل بوابة لابتنزاز المواطن.

- ان الاهداف الاستراتيجية وحسب ما ورد في قانون مجلس الخدمة العامة الاتحادي رقم (4) لسنة 2009، تضمنت رفع مستويات الوظيفة العامة واثاحة الفرص المتساوية وتوفير الرعاية الاجتماعية الملائمة لهم بالتنسيق مع الجهات المختصة، ولتحقيق الاهداف المتوخاة من قانون مجلس الخدمة الاتحادي فقد تم اعداد خطة لتنفيذ تلك الاهداف اهمها:

أ- برنامج التوظيف الالكتروني:

حيث اعتمد المجلس على برنامج توظيف الكتروني يضمن مبدأ العدالة والمساواة وكذلك شفافية الاجراءات ويؤمن من خلاله تولي اصحاب الكفاءة للوظيفية العامة وباشر المجلس بالتعيينات بعد نقل الملف من جميع المؤسسات الحكومية الى المجلس استناداً الى احكام المادة (12/ثانياً/أ) من قانون الموازنة العام الاتحادي رقم 23 لسنة 2021.

ب- تطوير الخدمات العامة:

- بناء قاعدة معلومات شاملة تتضمن معلومات واحصائيات تخص موظفي الدولة العراقية لمعرفة الاحتياجات الوظيفية والاختصاصات المطلوبة وخلق التوازن.
- تم تشكيل لجنة مهمتها وضع رؤية لكل مؤسسة بشأن تقليص وترشيد الهياكل الوظيفية والقوانين والانظمة الداخلية للوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات من اجل اعداد هياكل تنظيمية تتلائم مع قانون كل وزارة وفق رؤية وترشيد تلك الهياكل.

- تمت موائمة اهداف محور تمكين المرأة ضمن فصل التنمية البشرية في خطة التنمية الوطنية (2018-2022) مع اهداف وغايات التنمية المستدامة ذات الصلة بالمرأة وتحديد الأهداف الخماس والسادس عشر من خلال الاهداف (الثاني: تمكين المرأة اقتصادياً، والثالث تمكين المرأة صحياً، والرابع تمكين المرأة في المناطق المتضررة من الاعمال الارهابية، والخامس توسيع مشاركة المرأة في القطاع الخاص والتي تتسق مع الهدف الخامس من اهداف التنمية المستدامة (2030) المتضمن تحقيق المساواة بين الجنسين بغاياته كافة كما يتسق مع الهدف السادس عشر (التشجيع على اقامة مجتمعات مسالمة لا يهمل فيها احد من اجل تحقيق التنمية المستدامة واثاحة امكانية وصول الجميع الى العدالة وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع وعلى جميع المستويات).



- اقر مجلس الوزراء الاستراتيجية الوطنية للنهوض بواقع المرأة العراقية وشكلت لجنة دائمة عليا لتنفيذها للنهوض بواقع المرأة العراقية ومهمتها التنسيق من اجل تطبيق مخرجات استراتيجية النهوض بالمرأة واستراتيجية مناهضة العنف ضد المرأة لا سيما في محور التشريعات.
- في مجال ضمان مشاركة المرأة تنفيذاً لقرار مجلس الأمن الدولي 1325 الخاص بـ (المرأة والامن والسلم) اطلقت الحكومة (الخطة الوطنية الثانية لتنفيذ القرار) و (خطة تنفيذ البيان المشترك في شأن العنف الجنسي) حيث تضمنت الخطتان ركيزة الحماية التي تهدف الى حماية النساء والفتيات المتأثرات بالنزاع المسلح والعنف المبني على النوع الاجتماعي وضمان عدم افلات الجناة من العقاب.
- تم اعداد الخطة الوطنية الخاصة بالاشخاص ذوي الاعاقة للاعوام (2022 - 2024) من قبل هيئة ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية واستهدفت الاشخاص ذوي الاعاقة من الذكور والاناث من الفئات العمرية المختلفة.
- صدر قرار المجلس الوزاري للتنمية البشرية رقم (3) لسنة 2020، بموجبه تقرر الالتزام باحكام المادة (14) من دستور جمهورية العراق لذلك لم يصدر تشريع يخص شريحة معينة من مكونات الشعب وخلق نوع من التمييز إذ ان المادة آنفة الذكر تؤكد على مبدأ مناهضة التمييز إذ ان العراقيين متساوون امام القانون دون تمييز بسبب الجنس او العرق او القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب او الوضع الاقتصادي والاجتماعي او الرأي او المعتقد.